محضر الجلسة رقم 525

التاريخ: الثلاثاء 27 ذو القعدة 1427 (19 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرقاوي الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد أحمد الشرقاوي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه.

بعون الله نعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين تخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية أخرى نخصصها للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 29.06 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

2- مشروع قانون رقم 19.06 يتعلق بالتصاريح الإحصائية لأجل إعداد معطيات في المبادلات الخارجية وميزان الأداءات ووضعية المغرب الخارجية وسبع اتفاقيات تتعلق بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة.

قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

لقد توصل المجلس بالأسئلة الشفوية والكتابية، ابتداء من 12 دجنبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 19 منه. عدد الأسئلة الشفوية: 10، وعدد الأسئلة الكتابية: 3.

وهناك استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفهية يومه الثلاثاء 27 ذو القعدة 1427 الموافق 19 دجنبر دورة أكتوبر 2006: يحذف من جدول الأعمال الأسئلة التالية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري السؤال الآتي: الدعوة إلى دعم بعض الأسمدة المستعملة في قطاع الفلاحة.

الأسئلة العادية:

- ظروف تسويق أضحية العيد؛
- وضعية الأعوان العرضيين؛
- تعقيد المساطر المتعلقة بإجراءات التحفيظ العقاري.

السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز: ضرورة وضع علامات الإرشاد داخل وخارج المدن.

السؤال الموجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن: ظروف اشتغال وكالة التنمية الاجتماعية.

السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد: كيفية تمويل مشاريع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة مراكش.

السؤال الموج إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب: إعادة الاعتبار لدور الشباب.

فهذا ما توصل به المجلس السيد الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. إذا سمحتم سنشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 13 سؤال عادي تهم قطاعات الفلاحة، الثقافة، التجهيز والنقل، الطاقة والمعادن، الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة، الإسكان، الماء والشباب.

نستهل حصتنا هاته بقطاع الفلاحة، وعدد الأسئلة التي تهم هذا القطاع ثلاثة: السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول وضعية المراكز الفلاحية والمستخدمين، للمستشارين المحترمين السادة محمد طلحة، السي لحبيب لعلج، خيري بلخير، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأختان المستشارتان،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة، الكلام عن المراكز الفلاحية هو كلام قديم ومستمر، وقد كان من الأجدر أن نوجه هذا السؤال إلى السيد وزير المالية إلا أن السيد.. بحكم أن المراكز هي تحت وصاية السيد وزير الفلاحة. لهذا وجهناه إلى السيد وزير الفلاحة.

إن مخطط العمل الخاص بتفعيل استراتيجية 2020 للتنمية القروية من بين المحاور الأساسية لإنجاز مشروع التنمية المندمجة، والذي سيشمل جميع جهات المملكة، آلية إنجاح هذه الاستراتيجية التي تتجسد في المراكز الفلاحية، مما يفرض وضع برنامج عملي متطور لها وإعادة تنظيم اختصاصاتها ومجال تدخلاتها وتنسيقها مع كافة المصالح الخارجية التابعة لوزارة الفلاحة حتى تفي بالغرض المطلوب منها من الآن، خصوصا إذا استحضرنا مجموعة من المعطيات التي تتحكم في طبيعة عملها والتي ستلحقها، فعددها محدد في 122 مركز ومستخدميها 3017 منهم من يخضع للوظيفة العمومية، ومنهم من هو مستخدم مباشر لهذه المراكز والقانون المنظم لها، والذي يعود إلى سنة 1975 بشكل مؤقت يعني القانون عمر بصفة مؤقتة حوالي 31 سنة، هذا بالإضافة إلى عملية المغادرة الطوعية التي ستشهدها هذه المراكز، كلها عوامل سيكون لها تأثير على طبيعة عملها ومجالات تدخلاتها.

السيد الوزير المحترم،

كل هذه المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار لتمكين هذه المراكز من أداء مهامها بحكم أنها ستترجم سياسة القرب داخل العالم القروي.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تنوون اتخاذها بالنسبة لهذه المراكز ومستخدميها حتى تصبح أداة فعالة تعمل بأسلوب حديث ومتطور يساهم فيه عصرنة القطاع وزيادة الإنتاج وإخراجها من الدور الكلاسيكي التقليدي الذي يجمع الجميع أنه أصبح متجاوزا ولا يخدم القطاع في شيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد المحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون بطبيعة الحال أنه لا يختلف إثنان على أن مراكز الأشغال قامت بدور جد مهم في بداية الستينات، بحيث أن هذه المراكز كانت فعلا تلعب دورا جد مهم في التأطير، ولكن كذلك في الأشغال، بحيث أننا كنا نتذكر جميعا أن كانوا متواجدين آنذاك أن هذه المراكز نجد فيها الآليات ونجد فيها النصح إلى غير ذلك.

فبطبيعة الحال مع تطور القطاع الفلاحي ومهنة الفلاحة، وكذلك التطورات التي عرفتها استراتيجية تدخل الدولة فكان قد تقرر أن لا تبقى الدولة تتدخل مباشرة في الأشغال وفي كراء الآليات وإعطاء الآليات بل أن يبقى دور هذه المراكز منحصرا على ما هو مهم ألا وهو التنشيط وهو التكوين وهو كذلك تأطير النلاح وإعانته على القيام بمهامه، إلا أنه لابد من الاعتراف كذلك أن الوضعية التي أصبحت عليها هاته المراكز منذ أن تقرر تغيير إستراتيجية الدولة كان وضعا انتظاريا، بحيث أن الوضع القانوني وضع غير سليم، 122 مؤسسة هي 122 مؤسسة عمومية كل واحدة يعني بمكتبها الإداري واستقلالها المالي في الورق لأنه كيف يمكن لـ122 مؤسسة صغيرة أن تكون لها استقلالية وليست لها موارد، فبدأ التفكير منذ 1976 تقريبا في إعادة الانتشار والوضع القانوني ولكن كذلك المهام الجديدة لهذه المراكز في إطار ما يسمى بسياسة القرب والآن

لقد تبلور هذا المشروع فيما يتعلق بالموظفين بطبيعة الحال كان هناك تفهم من طرف الأجهزة الحكومية الأخرى ويسري عليهم ما يسري على أعوان وموظفي الوظيفة العمومية لكن بالنسبة للمهام فالآن البرنامج جاهز، وسيقدم للحكومة في بداية السنة المقبلة لكي تلعب هذه المراكز دورها الجديد بعد المغادرة الطوعية وبعد إعادة هيكلتها لأن إن لم نفعل ونكون صرحاء في 2010 لن يبقى هناك موظف بالمراكز لأنه اللي ما مشاش غادي يشد التقاعد، ولكن الآن المشروع جاهز والهيكلة ستنطلق إنشاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

سجلنا بارتياح أن هناك إعادة الهيكلة لهاته المراكز، ولكن الذي يهمنا في هذا السؤال هو فيما يخص المستقبل ديال المستخدمين والموظفين، حيث أن فيما يخص الفئة ديال الموظفين حقيقة مازال ما عرفوش الوضعية ديالهم والملفات ديالهم واش عند الوظيفة العمومية أو عند المراكز يعني شيء غامض، بالنسبة للمستخدمين كاين الركود، هاذ الشيء جاء في كلامكم السيد الوزير، وننشكركم على الصراحة والاعتراف ولكن الآن جاءت المغادرة الطوعية وحاضر معنا السيد الوزير الخاص بتحديث القطاعات العامة.

فبالنسبة لهاذ.. كاين واحد الحيف بالنسبة لهؤلاء الموظفين الآن حل الموظفين اللي باقيين باغين يغادروا، إلا أنه هناك مشاكل، حيث أن الاحتساب ديال التقاعد ديالهم، الوظيفة العمومية كتحسب المعدل ديال ثلاثة السنوات الأخيرة فبالنسبة ل le rcar لاش تابعين هاذ الناس هاذو فالنظام الجماعي ديال التقاعد فكتحسب ليهم المدة الزمنية كلها اللي قضوها في المراكز وعاد كتخرج المعدل وعوض ما كيتضرب في 2.5 بحال الوظيفة العمومية كيضربوه في 2 وبالتالي اللي كان مثلا كيتقاضى 12500 درهم غادي يصبح يتقاضى يالله واحد 3500 أو 4000 درهم شهريا ملي يخرج إلى التقاعد عوض ما كيتقاضى في الوظيفة العمومية اللي في الحقيقة كيبقى واحد الراتب محترم يصل حتى 8500 أو 9000 درهم. هذا فيما يخص التقاعد تم أن كما أشرتم جل الموظفين يعني الآن باغين يغادروا وإذا ما تعاوداتش هذه الهيكلة ديال هذه المراكز فعلا غادي يغادروا كلهم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك رد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أقول بالنسبة للوضع ديال المستخدمين والعالمين في هذه المراكز كما قلت أنه ليس هناك ضياع بالنسبة لهم لأن وضعيتهم تقريبا مشابهة لوضعية الوظيفة العمومية، وأحسن من الوظيفة العمومية في السلالم ما فوق العاشر.

وبطبيعة الحال كيف ما كان الحال مشروع الهيكلة لم يتم فيما يتعلق بشطر الموظفين إلا بتوافق واستشارة ممثلي هذه الهيئات ولن يكون هناك ضياع، وهو ما تم بالنسبة للمغادرة الطوعية كذلك ليس لدي التفاصيل لهذه العملية لكن العملية اختيارية والعملية إرادية، وهناك أكثر من 2400 حالة التي سجلت ما بين مراكز الأشغال والمكاتب الجهوية بمعنى أنه ولا شك أن هناك يعني لا أقول إغراءات لكن هناك عروض جد مغرية في هذا الباب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك سؤال ثاني في نفس القطاع موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول حيثيات ومرامي مخطط استغلال المصايد بالمناطق الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة محمد البطاح، أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، عبد السلام الودي، مولاي إدريس العلوي، عبد الصمد عرشان، أحمد الديبوني، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، ميلود ناصر،حسن زهير، محمد برطني، محمد عبده عز الدين، عبد السلام أحدوش، مولاي إدريس الحسني العلوي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

اعتمادا على بعض الدراسات الميدانية الخاصة بالصيد السمكي السطحي أي ما بعرف عندنا بمادة السردين عمدت الوزارة إلى تخصيص مخطط لاستغلال المصايد، وخصوصا المتواجد منها في مناطقنا الجنوبية والمعروفة بالمنطقة c والمتواجدة أيضا بمدينة بوجدور إلى جنوب مدينة الداخلة.

ومن بنود هذا المخطط تخصيص حصة 210 ألف طن لبعض وحدات التجميد قصد إنقادها من الإفلاس تاركة الحيز الأكبر منها يتخبط في المتابعات القضائية.

تساؤلاتنا السيد الوزير:

ما هي حيثيات هذا المخطط ومراميه؟

ما هي المعايير التي اعتمدتموها لإحداث هذا التقسيم، وبالأخص البند الخاص بدقيق السمك؟

زد على ذلك ما هو مصير تلك الطلبات الخاصة بوحدات التجميد المتبقية والتي تود الاستفادة من الحصة المتبقية والتي لم توزع بعد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترامه للوقت. هناك جواب السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أريد أن أؤكد أنه فعلا هناك مخزون من السمك الصغير السطحي في المنطقة الجنوبية يعني ما نسميها بالمنطقة C الذي لم يدخل في الاستغلال الكلي إلى يومنا هذا لسببين:

السبب الأول، وهو أن ما وقع في بعض المصايد جعل الإدارة ومعهد البحوث البحرية ينهج سياسة حذرة اتجاه مخزون السمك، وثانيا كان لابد من إخراج مخطط يقنن التدخلات لجميع الأصناف لمن يهمهم هذا المخزون.

ومن حيث الحيثيات التي اعتمدت فيما يتعلق بالمخطط الذي سينطلق إن شاء الله هو جاهز سيعلن عنه في بداية الشهر المقبل فالحيثيات تنبني على: أهمية هذه الثروة المتواجدة والحفاظ عليها، بطبيعة الحال إقبال السوق العالمي والمحلي على المنتوجات المصنعة من هذه الأسماك، ودعم موقع ورتبة المغرب في الأسواق العالمية، إضافة بطبيعة الحال إلى فرص الشغل التي ستمكن من إنشائها. فيما يتعلق بالمعايير فقد حددنا بناء على دراسات علمية أولا ما هو المخزون الذي يمكن الآن أن يشتغل بطريقة كما قلت حذرة ووصلنا إلى 600 ألف طن سنويا من السردين و400 ألف طن من الأصناف الأخرى أي مليون طن، لكن هاذ المليون طن شكون اللي باغيه، باغينو اللي عندهم التعليب، يعني اللي كيشتغلوا في التصنيع، يعني السمك والتصدير، باغينو مالين الدقيق ديال السمك باغينو اللي باغين يسوقوا في السوق المغربية، باغينو أصحاب المصانع اللي كانوا في مصايد أخرى وتيطلبوا أنهم ينتقلوا، إلى غير ذلك.

بطبيعة الحال كان لابد أن يقع هذا التحديد بناء على مشاورات، وهذا ما وقع السيد الرئيس، بحيث أن الأصناف ما غاديش نذكرها.

غير اللي بغيت نقول فيما يتعلق بالدقيق وهو أن الدقيق سيكون ذو جودة عالية، هناك 80 ألف طن لكن للدقيق ذو الجودة العالية، هذا الذي الآن يتهافت عليه السوق العالمي وبطبيعة الحال سنحاول أن يرضي استغلال هذا المخزون جميع هذه الحاجات لما فيه مصلحة البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الوزير.

لا أحد يجادل في كون الثروة ديال المغاربة كلشي، وهذاك المخطط اللي قال السيد الوزير بأنه هو حيز التنفيذ. الآن راه خدامين فيه، راه كيصدوا فيه ومخصصة وحدات التجميد وجميع أصناف خصوا لها، وبالتالي حنا كنرحبو بهذا المخطط لأنه أصلا كانت هاذيك المنطقة ممنوع الصيد فيها، كانوا كيصيدوا فيها ذوي النفوذ وكانوا كيصيدوا فيها الناس ديال روسيا.

استئجار البواخر اللي بغينا نجاوب فيه السيد الوزير على أن هذه المحافظة على الثروات لأنه كيف ما لاحظنا نجيو من آسفي، مرورا بأكادير إلى سيدي إيفني، مرورا بالعيون شهدت الثروات ديالها

اندثار كلي وحنا قال لنا السيد الوزير أنه كاين مليون طن فعلا، حنا مليون طن خصنا نعرفو كيفاش غادي تكون. كاين بواخر ما داخلاش في إطار الحصة، وفيهم بواخر غير صالحة للاستعمال بتاتا، والسيد الوزير راه جاتو إرساليات عديدة ومتعددة. وكاين الناس اللي همهم الوحيد أنهم يجيبوا السردين ويبيعوه، دقيق السمك عبر الدراسات العالمية والدراسات ديال الوزارة الأولى على أنه دقيق السمك أكبر لاندثار الثروة، ودقيق السمك كيكلف 400 ألف طن للدولة، وهذاك دقيق السمك كيشتغل فيه ألف واحد وألف واحد كيخصها 400 طن لأي واحد، في حين أن بعض وحدات التجميد كيطالبوا باش يبدلوا الأخطبوط، ما تعطى لهم حتى شي حاجة.

من فضلك السيد الوزير راه تنعيشو واحد الأزمة فوق الطاقة ديالنا، وبخصوص دقيق السمك، والمدينة تلوثت والكيفية باش كينقلوا هاذيك المادة بكيفية جد تقليدية، الستيرنات اللي ما عنهمش تبريد، ما عندهم حتى شي حاجة.

رجاؤنا السيد الوزير على أنه تعطيونا أجوبة واضحة وصريحة في هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

في هذا الباب أعتقد أن الوزارة ليست لها يعني ما وراءها، فالكل واضح وكان بتشاور وسيخرج. اللي بغيت أن أؤكد عليه وهو أن فيما يتعلق بالوحدات المندمجة اللي عندها كذلك طرف كبير، أو التي ستصنع فالأولوية ستعطى لمن سيركز مصانعه بالمنطقة الجنوبية أولا.

ثانيا، الأساس ماشي باش نعطيو رخص الصيد اللي عندهم لوزينات ولكنهم يوجدوا السرديل اللي يمكن لهم يديروه يمكن يكونوا هما اللي كيصيدوا، يمكن ناس آخرين اللي كيصدوه، المهم واللي مطروح اليوم وهو أنهم يوجدوا هاذ الشي هذا، ونحن حريصين عليه، ونظرا لضيق الوقت ما خلانيش نعطي الأرقام، الأرقام ستنشر وغادي تشوفوا أن جميع السلاسل، ستجد مكانها في هذا المخزون، أما دقيق السمك وأقول مرة أخرى أن في هذا المخطط لا يهمه إلا 80 ألف طن، وهذا ضروري لأنه غادي تكون بمواصفات جد عالية من زيوت أوميكا 3 ومن الدقيق ذو القيمة البروتينية تفوق 72 في المائة، وهذا مطلوب ومطلوب جدا في العالم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك سؤال ثالث في نفس الموضوع حول وضعية مستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية للمستشارين المحترمين السادة الميلودي مخارق، فاروق شهير، قرفة إبراهيم، أحمد هنيس، عبد السلام منصور، خديجة غامري، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

في البداية أريد أن أسجل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل استياءنا العميق وتأسفنا الكثير حول تعامل الحكومة بنوع من الاستهتار لمطالب المأجورين، والدليل هو أن هاذ السؤال الذي برمج اليوم هو قد وضعناه بتاريخ 13 أكتوبر 2003 يعني بعد مضي أزيد من سنتين.

هذه من جهة، ومن جهة أخرى فالسؤال كان مقدما إلى السيد الوزير الأول حول المصادقة على القانون أو النظام الأساسي لمستخدمي المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، إذن هذا التأخر ما عندو حتى شي معنى، كنا نطالب بالمصادقة وبإدراج هذا السؤال على أساس مساءلة الحكومة والإجابة فورا على هذه المصادقة اللي ما تمت إلا بعد مضي سنة من وضع هذا السؤال الذي لم يطرح إلا اليوم، وهذا يبين أن عدم الاكتراث لمطالب المأجورين، ولكن هذا لا يعني باش نطرحو أسئلة متعلقة دائما بأوضاع المستخدمين في المحافظة العقارية، هؤلاء المستخدمين الذين ناضلوا بشكل كبير ولمدة عدة سنوات من أجل المصادقة على هذا القانون الأساسي، إلا أنه هناك بعض الإشكالات التي تعاني منها مجموعة من

الفئات من المستخدمين، سواء التقنيين وبعض الأطر مثل المراقبين، وكل من يعمل بالمحافظة حول انعدام وجود حماية قانونية كيتم القيام بعملهم، ولكن هناك تهديد بالسجن وعقوبة حبسية سواء للمستخدمين بالمحافظة العقارية واللي البعض منهم تمت محاكمتهم لمجرد أخطاء ليسوا مسؤولين عنها.

هذه جهة، ومن جهة أخرى هناك أيضا فئة واسعة من مستخدمي المحافظة وهي التقنيين اللي كيعملوا في ظروف تغيب فيها حماية قانونية، وهم دائما معرضين للحبس وعقوبة مالية بمجرد أو بموجب القانون 30.93.

ثم هناك مجموعة ديال المستخدمين اللي كيعانيو من الضرر ولجبر ضررهم تم بعد نقاش وبعد مفاوضات طويلة تم الاستجابة لبعض الفئات ولكن هناك فئات أخرى تعيش هذا الضرر، وبالتالي نسائلكم السيد الوزير حول ماذا قمتم به من أجل رفع الضرر وجبره لهؤلاء المستخدمين، وكذلك نسائلكم فيما يتعلق بالحماية لكافة المستخدمين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أقول عن برمجة الأسئلة أعتقد أن الحكومة ليس لها ما يعاب عنها، وأحسن دليل وهو أن السؤال جاءني في اللائحة وجئت لأجيب عنه. وأريد أن أقول أن حتى إن كان شيئا من التأخير فقد أجبت بدون خجل عن نفس السؤال عندما لم يكن هناك القانون الأساسي قلت أن القانون الأساسي مازال ما موجودش كنخدمو فيه.

الآن على أي حال أنا كنشكر السيدة المستشارة لأن فعلا منذ 2004 وضع السؤال وقعت الكثير من الأشياء وسال كثير من الماء وخرج القانون الأساسي وسويت وضعية الموظفين وصرفت الملايير من الدراهم، أقولها الدراهم لتحسين الأوضاع ولإعادة.. لأن القانون كان بأثر رجعي منذ 2003 يعني السنة ديال التأسيس ديال الوكالة، ولكن مقابل هذا كان تحسن الخدمات لنكن صرحاء يعني تحسنت الخدمات وعندي أرقام في السؤال اللي ألغي اليوم ستعطي النتائج من حيث التسريع المحافظة.

فيما يتعلق بحماية الموظفين الإدارة عليها أن تحمي موظفيها سواء تعلق الأمر بالوظيفة العمومية أو الوكالات لكن في المقابل الموظف لا يمكن أن يكون خارج القانون

وإذا كانت هناك أخطاء وأغلاط يعني شخصية لا ارتباط لها بالمهنة فطبيعة الحال يجب أن يعاقب مثله مثل جميع المغاربة، وإذا كانت هناك حالات يمكن أن نتدارسها ونفس الشيء فيما يتعلق بجبر الضرر كما قالت السيدة المستشارة المحترمة هناك بعض الحالات التي طرحت وسويت يمكن أن هناك بعض الحالات مستعصية أو بعض الحالات ترى الإدارة لا أحقية لها فنحن مستعدين لفتح هذا الملف من جديد في أي وقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، ولكن نبغي أشير أن هناك مجموعة ديال الموظفين اللي كيعانيو من العمل بهذا القانون وأذكر من بينهم الموضوعين رهن الإشارة اللي إضافة إلى عدم تمتيعهم بنفس الأجر لمدة ثلاث سنوات لم يتم إدماجهم إلا سنة 2003 يعني حرموا من ثلاث سنوات.

هناك أيضا التأخر في الأجور ديالهم، والآن كاين تقريبا عدد كبير من المستخدمين اللي خمسة أشهر مازالوا لم يتوصلوا بالأجور ديالهم.

فيما يخص الملايير اللي ذكرت بالفعل ولكن خصنا نعرفو أن المستخدمين كيشتغلوا بواحد الوثيرة يعني فيها واحد النوع من الضغط وبالتالي الأجور اللي كيتخاذوا ماشي هي اللي كيستحقوها، وبالتالي إلى جانب العمل اللي كيقوموا به.

مسألة أخرى التي طرحت حول الحماية، فالحماية اللي كتقصدوا هي حماية المستخدمين من مجموعة ديال المشاكل اللي كتوقع وهما غير مسؤولين عنها، فالمستخدم داخل المحافظة العقارية كيتوصل بمجموعة من العقود هو ليس مسؤول وما عندو حتى إمكانية باش يثبت أنها مزورة، وبالتالي كيتم المعاقبة ديالو وبالتالي غادي نذكر

هنا مثال ديال المستخدمين الذين أحيلوا على المحكمة وتمت تبرئتهم، ولكن تجرجروا في المحاكم وكنتمناو كنطالبو باش يتوقف هذا العمل.

فيما يخص التقنيين أيضا هناك قانون اللي كيمنعهم من ممارسة العمل الميداني، وهو القانون المتعلق بهيئة الطبوغرافيين يعني هذه مسألة مازالت لحد الساعة ما تمش الحسم ديالها والحل ديالها في القانون الأساسي لأن التقنيين كنعرفو أنهم كيقوموا بعمل ميداني، ولكن هم معرضين في كل لحظة للاعتقال لأن هذا القانون كيمنعهم كيف قلت.

فيما يخص السؤال كيف جاب السيد الوزير أن الحكومة ماشي مسؤولة، فأذكر باللي مرارا كنا نتوجه إلى مكتب المجلس على أساس برمجة هذا السؤال ولكن كيتقال لنا أن الوزير غير مستعد، الوزير عندو شي إشكال، وبالتالي أعتبر أن هذه المسألة ما خصش يتلقى حتى شي تبرير وعلى الأقل ما يتجرجرش لمدة 26 شهر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. لكم تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. تعقيب جد بسيط لأقول أن ضمنيا ما جاء في تعقيب السيدة المستشارة يظهر أن هناك تقدم وأن هناك مشاكل وهذا هو دور الحوار النقابي والحوار مع الفرقاء الاجتماعيين، فذكرت أن هناك جزئيات وحالات يجب أن نتدارسها وسنعمل على هذا سويا كما هو الشأن في الماضي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكره على مساهمته معنا في هذه الحصة، وننتقل إلى قطاع آخر، قطاع الثقافة فيه سؤال واحد حول حماية المآثر التاريخية الموجودة بالأقاليم الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، عبد الوهاب بلفقيه، سلامة حفيظي، علي سالم الشكاف، المحجوب الدبدا، عبد الرحمان أشن، محمد نقاد، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدتين المستشارتين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين.

تعتبر الأقاليم الجنوبية للمملكة من الأماكن الغنية بمآثرها التاريخية وتراثها الثقافي والتاريخي الأصيل والمتميز بغناه وتنوعه، مما يؤهله ليشكل رصيدا ومقوما أساسيا من مقومات التنمية الجهوية المندمجة والشاملة، كما أن العديد من التنقيبات الأركيولوجية كشفت مؤخرا عن عدد هام من المواقع الأثرية، خصوصا بجهة كلميم السمارة الهامة، مما يستدعي الحفاظ عليها وحمايتها من الاندثار، خصوصا في غياب منظمات وجمعيات تعنى بحماية هذه المآثر المعروضة للتخريب والاندثار بسبب عدم الترميم.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مخطط عمل إستراتيجي لحماية المآثر التاريخية لهذه الجهة عبر ترميم المتآكل منها للإسهام في صيانة ذاكرة هذه الجهة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية المتميزة بالغنى والتنوع الثقافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم، لابد أن أشير في بداية هذا الجواب إلى أن مناطق الأقاليم الجنوبية فعلا تحفل بعدد هائل من المآثر التاريخية، سواء كانت نقوشا صخرية أو أبنية تاريخية أو قصبات أو مجموعات معمارية ذات خصوصية، والوزارة لها استراتيجية للنهوض بهذه المآثر التاريخية.

لها أولا اتفاقيات شراكة مع عدد من الجماعات المحلية وعدد من الجهات للعمل على استغلال هذه المواقع الأثرية أفضل استغلال، ولها كذلك برامج بحث في المنطقة، ولها مخططات لجرد التراث في المنطقة.

فبالنسبة للجرد تقدمنا كثيرا في عدد من المناطق، منها مناطق طاطا التي جردنا تراث أزيد من 14 جماعة قروية. وهناك منطقة واد نون التي تشتغل فيها بعثات علمية مشتركة بين المعهد التابع للوزارة

وبين جامعة أجنبية، وقد أدى هذا العمل التنقيبي إلى العثور على أزيد من 400 موقع أثري في هذه المنطقة.

هناك كذلك مشاريع لإعادة الاعتبار لكل هذه المكتشفات الأثرية، وخصوصا مواقع النقوش الصخرية في المنطقة التي ذكرها السيد المستشار المحترم، وذلك عبر تسجيلها ضمن مسارات سياحية مدروسة بتعاون مع الجهات المعنية بهذا الأمر. وهناك مشاريع قائمة في هذا الإطار.

نضيف إلى ذلك طبعا الأشياء التي قامت بها الوزارة في المنطقة من قبيل إحداث متحف للفنون الصحراوية بمدينة العيون مثل ترميم زاوية بالسمارة، مثل الأعمال التي هي الآن قيد الإنجاز من طرف وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية والعمالة المعنية في آسا-الزاك بترميم قصبة أسا-الزاك كذلك.

وهناك عدد من المشاريع التي تهم عددا من المدن والأقاليم في مناطقنا الجنوبية، لا تهم فقط الترميم، ولكن كذلك إعادة الاعتبار وتكوين مسارات ومدارات سياحية مضبوطة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير المحترم على التوضيحات التي جئتم بها إلا أنه السيد الوزير يبقى في إطار الاتفاقيات المبرمة مع بعض الجماعات يجب تفعيلها على أرض الواقع معالي الوزير.

وتبقى أن هناك مواقع أخرى لابد من بدل مجهود ووضع مخطط استراتيجي متوسط المدى حتى نتمكن من حماية هذه المآثر التي تشكل ذاكرة منطقتنا وأحد ربوع مملكتنا الشريفة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نشكر السيد وزير الثقافة على المساهمة معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، وعددها أربعة أسئلة، السؤال الأول حول مراقبة الجودة في بناء الطرق للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو المربوح، يحيى يحيى، عبد الله عباد، عابد شكيل، محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، حسن أبو العز، عبد الحميد بنعلوش، الحاج الطاهري، لحسن بوعود، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم السيد الوزير الدور الكبير الذي تلعبه الطرق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة المباشرة والغير المباشرة في دعم الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر تسهيل المواصلات وكذا المساهمة في الحد من الفوارق الجهوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كما أن حالة الطرق ومدى جودتها قد أصبحت من بين المؤشرات والمعايير الدولية لتقدم الدول أو تخلفها، وهو الأمر الذي يفرض علينا ضرورة الاهتمام بالشبكة الطرقية الوطنية باعتبارها من بين أهم المحاور التي يجب الاعتماد عليها لتأهيل المغرب وعصرنته، إلا أن حالة هاته الشبكة تدفع مستعمليها، ونحن معهم إلى التساؤل عن أسباب التصدعات التي تحدث لمجموعة من الطرق بعد بنائها بوقت قصير، بحيث يلاحظ أن عددا كبيرا منها لا تمر بضعة أشهر على بنائها حتى تظهر بها مجموعة من العيوب والحفر والتصدعات، سواء في وسط الطريق أو بقارعاتها.

أكثر من ذلك السيد الوزير نلاحظ أنه حتى بالنسبة لصيانة الطرق لا تمر بضعة أشهر حتى تظهر من جديد نفس العيوب التي تم إصلاحها. والمثير في هذا الأمر أن هذه المشاكل تلاحظ حتى في الطرق السيارة الحديثة البناء كالدارالبيضاء-سطات والرباط-مكناس على سبيل المثال.

ولذلك فإن السهر على مراقبة الجودة أثناء بناء الطرق وصيانة المتواجد منها يجب أن يحظى بأهمية كبرى، وذلك بجعل هذه الطرق أكثر متانة ومقاومة لكل مظاهر التلف عن طريق المراقبة الصارمة لمواصفات بناء الطريق وتعبيدها، وجعل مكاتب ومختبرات المراقبة تقوم بدور فعال في هذا المجال، وتخوفنا السيد الوزير يزداد على كل

ما هو في طور الإنجاز، والبرنامج المهم والطموح في أفق 2015 من طرق سيارة وطرق وطنية وطرق قروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا السؤال أريد أن أؤكد للسادة المستشارين على أن اهتمام الوزارة بقطاع الطرق اهتمام كبير جدا، واهتمامها بالصيانة الطرقية اهتمام أكبر، في الأولويات التي نضعها في متابعة هذه السياسة في مجال قطاع الطرق فما بين المحافظة على الشبكية الطرقية من جهة وتوسيع الشبكة الطرقية نخصص ما يناهز 80 في المائة من الميزانية، فمثلا في إطار المحافظة على الشبكة الطرقية تقوم الوزارة سنويا بصيانة ما يناهز 1700 كلم من الطرق بما فيها من إعادة التكسية أو بما فيها من توسيع قارعة الطريق أو بما فيها من إعادة بناء القارعة في إطار الصيانة الدورية للشبكة الطرقية. لدينا مؤشرات لتتبع حالة الشبكة الطرقية وكل سنتين نقوم بدورات ميدانية بخبراء الذين يقيمون مدى تحسن أو تدهور حالة الطرق، فهذه المؤشرات منذ سنة 89 ترتفع سنة بعد سنة، ومثلا سنة 2005 كانت الشبكة الطرقية التي توجد في حالة جيدة أو حسنة تصل إلى 65 في المائة، مما يدل على الارتفاع لأن في بداية التسعينات كانت تصل هذه النسبة إلى ما يناهز 53 في المائة.

كما أريد أن أشير إلى أن ما تقوم به هذه الوزارة بتتبع يعني ميداني لكل الطرقات باحترام كل الضوابط، سواء فيما يتعلق بالشبكة الطرقية الوطنية أو الجهوية أو الإقليمية أو الطرق السيارة فنقوم دائما بدراسات معمقة قبل بداية الأشغال ثم نحدد كناش التحملات طبقا للدراسة، ثم نعلن عن الصفقات، ويتم اختيار المقاولات بشفافية تامة باحترام مرسوم الصفقات العمومية لسنة 1998 ثم هناك المراقبة عن طريق الإدارة وعن طريق المختبرات التي تقوم بمراقبة الجودة.

وفي الأخير هناك يعني كل ما نقوم به في التقييم والمراقبة البعدية للتأكد من جودة الأشغال، ونحن جد مرتاحون لنوعية هذه الأشغال ولجودتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب للسادة المستشارين؟

المستشار السيد عبد الله عباد:

شكرا السيد الوزير، حنا بالنسبة لنا ما تنقولوش الأشغال كاينة حتى أحد ما ينكرها، ولكن طريقة الأشغال السيد الوزير خصها تتغير لأن المشكل اللي كاين جميع الطرق اللي كاينة ما كنهضرش على الطرق المصاوبة بالنيلو كنهضر على الطرق اللي مصاوبة بالكوش، هاذيك الطرق كلها غير كتطيح الشتاء الطريق كتمشي خص السيد الوزير تغيروا التقنيات لاسيما كاين بعض الطرق اللي تصاوبات هاذي 60 سنة وباقي شادة وباقي كاينة في المغرب، عندنا في بلادنا جوار الرباط باقي شادة لأن les bases يعني GNAو GNB هاذو كلهم السيد الوزير ملي كتطيح الشتاء كتطيرهم خص تدير Une autre technique راه كاينة هو أن الكرافيت الغليظة ديال 10 وديال 12 تكون هي la base وخصنا ملي يكون شي مشكل السيد الوزير خصنا نعالجوه ماشي حنا غير كنستثمرو في الطرق، كنجهزو ولكن غدا كتخسر بمعنى الدولة اللي كتخسر والمجتمع ديالنا كيخسر، وكنطلبو منك السيد الوزير حتى مشكل الصيانة خصكم ترجعوا للطريقة القديمة ديال السبعينات والثمانيات كانت الصيانة كتكون على صعيد المنطقة وتكون الإصلاحات بالريجي، يعني ما يمكنش الطريق مفروعة ونساينو الشركة متى غادي تجي باش تصاوب لنا خص تعالج بسرعة.

وخصنا راه صراحة غير المغاربة باقي، راه إذا تكسرت السيارة لشي واحد راه غادي يدعي الأشغال العمومية، خصكم الله يجازيكم غير تلقاو حلول على حساب الجهة، يعني تكون واحد الميزانية ديال الإصلاحات بالريجي باش إذ تخسرت أي حاجة تصاوب في وقتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار يشير إلى بعض التقنيات في مجال الصيانة الطرقية، تيقول على أن كل ما نقوم به في إطار الصيانة ب l'enrobée أو بالنيلو يعني نقوم به في ظروف حسنة هذا صحيح، ولكن كل ما نقوم به في مجال الصيانة بما نسميه بالبيكوش غير مجدي من الناحية ديال الصيانة الطرقية، هذا غير صحيح، أنا سأعطيكم عدد من الأمثلة يعني نستعمل تقنية أو تقنية أخرى حسب مستوى حركة المرور التي تكون على الطريق لا على حسب نوعية التربة أو مدى تواجد الأمطار أو اعتبارات أخرى، فالتقنية التي أشار إليها السيد المستشار مستعملة في العديد من الطرقات، أعطيكم مثلا أمثلة الطرق اللي كتمشي في جهة الراشيدية، الطرق اللي كتمشي للناحية ديال بوعرفة، الطرق اللي كتمشي للناحية ديال ورزازات كلها حسب مستوى حركة المرور، يعني نستعمل هذه التقنية وبطريقة جد جد مريحة وجد ايجابية، مثلا حتى في الأماكن الجبلية مثلا الطريق الوطني رقم 13 اللي كانت موضوع عدة تساؤلات في الماضي أصبحت طريقة ممتازة ما بين الشاون ووزان، وهذه الطريقة مستعملة بهذه التقنية، فهذه التقنية معمول بها وتكلفتها هي نصف تكلفة النيلون، وهي مجدية بالنسبة لبعض المقاطع التي لا تتعدى فيها 1000 عربة في اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نمر للسؤال الثاني في نفس القطاع حول الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الخطوط الملكية المغربية للمستشارين المحترمين السادة:

الحبيب لعلج، خيري بلخير، محمد طلحة، الأمين الدراق، السي عبد السلام أمغار.

تفضل أحد المستشارين، تفضل السي العلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا نتقدم بهذا السؤال — السيد الوزير- من أجل طلب توضيح للبرلمان ومن خلاله الرأي العام الوطني والمهتمين على الخصوص حول المذكرة الأخيرة التي عملت إدارة الخطوط الملكية المغربية على تطبيقها ونشرها بين مستخدميها، والتي تخص بالخصوص التدابير التي يجب أن يتخذها الربابنة وكذلك المضيفات على الخطوط الملكية المغربية أو العاملات بالخطوط الملكية المغربية.

السيد الوزير،

هذا المشكل يشغل الرأي العام المغربي كثيرا ولا نريد أن يأخذ طابعا سياسيا أكثر من أن نريد أن يأخذ بعين الاعتبار مقومات هذا المجتمع التي أنتم من أحد أبنائه وإذا تفضلتم السيد الوزير بالإجابة عن السؤال والتوضيح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على طرح هذا السؤال، فعلا لتنوير الرأي العام حول هذا الأمر، وكانت لي المناسبة سابقا أن أعطي بعض التصريحات للتوضيح، واسمحوا لي أن أتقدم من جديد بنفس التصريحات ونفس التوضيحات.

أولا بغيت أنفي أن هناك دورية جديدة من شانها المساس بالمعتقدات الدينية أو التي تتدخل في الحريات الشخصية داخل الخطوط الملكية المغربية، فهذا صرحت بذلك لا توجد أي دورية كما أكد ذلك الرئيس المدير العام للشركة.

النقطة الثانية التي أردت أن أشير إليها هي أن فيما يتعلق بالصلاة أن الشركة على غرار ما تقوم به العديد من المؤسسات العمومية والشركات، تقوم بكل التسهيلات وتقدم كل التسهيلات من أجل أداء صلاة الجمعة، وتضع رهن إشارة العاملين قاعتين مجهزتين

للصلاة مع إمامين معينين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

والمسؤول المباشر لأعوان ومستخدمي الخطوط الملكية المغربية هو اللي يقيم إمكانية التوقف من أجل أداء الصلاة حسب التأثير السلبي الذي يمكن أن يحدث على هذا التوقف من ناحية سلامة الطيران المدني أو من ناحية مردودية العمل أو من ناحية جودة الخدمة.

فيما يتعلق كذلك بالحجاب لا يوجد أي تضييق بالنسبة لمن يريد أن يرتدي الحجاب، كل ما هناك هو أنه بعض المهن، بعض الوظائف التي هي في الواجهة بالنسبة للزبناء بالنسبة للعمل لها ألبسة رسمية، فلازم للمستخدمي الخطوط الملكية المغربية، سواء كانوا رجالا أو نساء استعمال واحترام الألبسة الرسمية المعمولة لهذا الغرض. إذن لا يوجد هنا أي أمر للجدل.

كما فيما يتعلق بالرابنة القاعدة المتبعة، وهذا منذ السبعينات هي استعمال الرخصة الإلهية التي تبيح الإفطار بناء على فتوى دينية باعتبار المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم، والتي تقتضي يقظة عالية خلال عملهم، فكانت هناك دراسات ميدانية وعلمية التي بينت التأثير السلبي للصيام على يقظة الرابنة، مما لا يمكن أن نقبله من ناحية سلامة الطيران المدني، إذن هاذو هما الأمور التي سألتموني عليها.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟

السيد المستشار الحبيب العلج:

شكرا السيد الوزير.

فعلا النقاش احتد وكثر الكلام عليه، حنا اللي بغينا نقولو اليوم في قبة البرلمان هو واحد المسألة قالها سيدنا هو أنه تأسس مجلس الأعلى للعلماء في هذا البلد، لأنه بدينا كندخلو للجامع كاين اللي كيرفع وكاين اللي كيهز، كل واحد تيقول لك ها كيفاش تصلي، لأنه اختلف الأمر على هذه الأمة، والآن إذا كان كل رئيس أو مسؤول على الإدارة غادي يبقى يفتي، هاذ الشي ليس في صالح هذا البلد، أنا أظن أن الفتوى كتجي من رئاسة المجلس الأعلى الذي خصه صاحب الجلالة بهذه الوظيفة وعلى مديري بعض الوزراء وعلى البرلمان وعلى جميع المؤسسات أن تحترم هذا المجلس، ويكون هذا المجلس هو المرجعية باش ما يبقاش في المغرب كل واحد يقرر كيف ما بغى واش حنا باغيين نوقفو الفتنة وحنا باغين نخلقها، كل واحد غادي يجي يبقى يفتي بوحدو، يقول لك هذه الخطوط الملكية المغربية خصها تلبس minijupe والآخر يقول لك خصها ما تلبسش الحجاب، وكل واحد يقول شي كلام، المسائل العلمية، الفتاوي العلمية تأتي من المجلس الأعلى الذي أسسه صاحب الجلالة حتى لا تقوم هناك فتنة في هذا البلد، وحتى تبقى أن الأمة مجموعة على كلمة الأمير المؤمنين.

ما نبقاوش نكثرو الهدرة، نخليو كل واحد يتبنى هذا الموضوع، اللي كيسيسو واللي كيدير فيه الخطاب الله يخليكم. الله يخليكم نحن في إطار تأسيس المؤسسات وأنه كان في المغرب الحالي كله كان في إطار تأسيس المؤسسات، تأسيس بواسطة البرلمان، تأسست السلطة التنفيذية ومؤسسة القضاء، ونحترم هذه المؤسسات كلها والمؤسسة العلمية، يجب حتى هي أن تراعى وأن تحترم بقوة الجميع، لأنه الله يخليكم ما تخليوشاي هاذ الشي كل شي يتدخل عليه وكل شي يتدخل فيه، وهناك صاحب الجلالة أعطى المرجعية.

الله يجازيكم بخير فيما يخص الفتاوي حنا راه المغرب بلد إسلامي ونتمنى أنه .. على كل حال أنا كنطلب غير المرجعية ديال المجلس الأعلى للعلماء اللي دارو صاحب الجلالة هاذ الشي اللي كاين باش ما نكثروشاي الحديث في هذا الموضوع حتى لا تبقى انزلاقات، لا الوزارات ولا الحكومة ولا الإدارات ولا الشركات، لأنه هذه الأمة أمة مسلمة ولها أمير المؤمنين يبث في أمرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم رد على التعقيب، السيد الوزير ، تفضلوا.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

في الحقيقة ما فهمتش مزيان السيد الرئيس تدخل وتعقيب السيد المستشار، ما عرفتش واش يشكك في المصداقية ديال الفتوى اللي

تكلمت عليها أو تيظن أنه هذه الفتوى أصدرها الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية، لا أبدا ، كل ما هناك هو إباحة للإفطار للربابنة نظرا يعني علميا للتأثير السلبي ديال الصيام خلال قيادة الطائرات وثم من الناحية الدينية هذه الفتوى رسمية أصدرت في وقتها في السبعينات أقول بالطرق الرسمية التي كانت معتمدة آنذاك، لا يتعلق الأمر بفتوى لشخص أو مسؤول أو كذا فتوى رسمية أصدرت في وقتها حسب المساطر المعتمدة آنذاك.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل للسؤال الثالث الموجه كذلك للسيد وزير التجهيز والنقل حول ضرورة تزويد بعض الخطوط بالقطارات المكوكية السريعة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الشافعي، إدريس الراضي، نور الدين بركاع، محمد أجبيل، الحسين الحداوي، نبيل الحسن، على أسكاتي، أحمد بومكوك، الكلمة لأحد المستشارين، تفضل السي الشافعي.

السيد المستشار محمد الشافعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد أضاف المكتب الوطني للسكك الحديدية العديد من القطارات المكوكية السريعة في بعض الخطوط، لكن بعض الخطوط الأخرى لم تستفد من هذا النوع من القطارات، أذكر على سبيل المثال الخط الرابط بين الدارالبيضاء، ووادي زم، مرورا بمدينتي برشيد وخريبكة، هذا الخط الذي أنجز في الثلاثينات من القرن الماضي وبقى مزودا بقطار عادي بطيء في سيره، متقادم التجهيزات من مقاعد ونوافذ وغيرها، هذا بالرغم من الضغط والازدحام الذي تعرفه المحطة الطرقية للمسافرين بهذه المدن، وعلى الخصوص مدينة خريبكة، بالرغم من العديد من الطلبات في هذا الموضوع.

لهذه الأسباب نسألكم معالي الوزير هل المكتب الوطني للسكك الحديدية يفكر في وضع قطار سريع الذي أصبح ضروريا بهذا الخط؟

وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما تعلمون يبحث ويقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية بالرفع من خدماته وتحسين خدماته اتجاه الزبناء، خصوصا المسافرين بالنسبة لنقل المسافرين والبضائع بالنسبة للمقاولات والشركات، وهذا في جميع المحاور السككية ومحور الدارالبيضاء-خريبكة-واد زم لا يقل أهمية عن باقي المحاور.

فمن ضمن العمليات التي نقدمها في هذا المحور، يقوم المكتب حاليا بإنجاز برنامج متكامل لتحسين خدمات هذه المحطات التي كانت تتواجد على هذا المحور بما فيها محطة خريبكة تقوم حاليا بتأهيل هذه المحطة، المحطة السككية، كما نقوم ببناء محطة جديدة بمدينة برشيد وبمدينة سيد العيدي، وهي الآن في طور الإنجاز، كما يقوم المكتب بتطوير برنامج النقل يعني عدد الرحلات أو عدد القطارات وتوفير خدمات ذات جودة أعلى وأكثر راحة بالنسبة للمسافرين باستعمال القطارات المكيفة بالدرجة الأولى والثانية على غرار ما نستعمله في المحاور الأخرى، وعندما سنتوصل بالقطارات الجديدة ستكون لنا إمكانيات في إعادة انتشار القطارات الأخرى من أجل الرفع من أداء خدمات السكك الحديدية على جميع المحاور، وعلى هذا المحور من ضمنها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر للسؤال الرابع في نفس القطاع المتعلق بالمساعدات لتجديد شاحنات النقل للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، محمد أبو الفراج، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، تفضلوا سيدي.

السيد المستشار محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

تضمن القانون المالي لسنة 2006 إجراءات تحفيزية لفائدة قطاع نقل البضائع عبر الطرقات، وتتمثل هذه الإجراءات في تخصيص منح لفائدة مهنيي هذا القطاع من أجل تحديث الحضيرة، وذلك في إطار المجهودات المبذولة من أجل الحد من آفة حوادث السير، لكن وللأسف هذا الإجراء لم يتم تفعيله لحد الآن، الأمر الذي ترتب عنه ضياع سنة كاملة من الفترة المخصصة لتحقيق هذا الإجراء ألا وهي ثلاث سنوات، فمن خلال البحث تبين أن هناك عدة عوامل أساسية تحول دون تفعيل هذا الإجراء:

1- عدم إقبال الناقلين على المنح المخصصة لأنها غير ملائمة للواقع ، فالمبلغ المقترح دون القيمة الحقيقية للشاحنة لأن الاستفادة من المنحة مشروط بالتخلص من الشاحنة القديمة واقتناء بدلها شاحنة جديدة؛

2-عدم مصاحبة الأبناك لهذا المشروع لكونها تعتبر قطاع النقل من بين القطاعات الكارثية والمفلسة.

ما نطالب به هو تطبيق ما قرر، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير عن الجواب عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على هذا السؤال أريد أن أقول بأن هذا الإجراء القاضي بتجديد حضيرة النقل العمومي بما فيها حضيرة نقل البضائع هو إجراء مهم جدا، خصصنا له خلال ثلاث سنوات 360 مليون درهم، هذا الإجراء إجراء شيئا ما مركب لا بد قبل الانطلاقة فيه حتى نضمن له النجاح أن نكون متأكدين على أن جميع الشروط التحضيرية متوفرة، شروط تتعلق بـــ:

التشاور مع شركات النقل الطرقي للبضائع، الذين عليهم أن يكونوا إيجابيين مع هذا الإصلاح الذي هو إصلاح إرادي، ولا يتعلق بإصلاح إجباري فننتظر أن يكون لنا رد فعل ايجابي مع شركات النقل في إطار الحوار المعتمد، وهذا الحوار هو الذي سيؤدي إلى التحديد الفعلي للمنح حسب الأصناف، وأخذا بعين الاعتبار ما جاء في قانون المالي الذي حدد هذا الإجراء.

كذلك هناك بعض الإجراءات التي أدخلت في القانون المالي 2007، فيما يتعلق بقطاع الغيار لجعل تكلفة اقتناء العربات الجديدة، خصوصا الشاحنات الجديدة بأثمان منخفضة، وهذا التراجع في الرسوم الجمركية تم إدخاله في القانون المالي 2007، مما يفسر عدم الانطلاقة في هذه العملية حتى هذه السنة وإجراءات أخرى تتعلق بانتقاء مركبي الشاحنات، وبعض الشركات الأخرى التي ستساعد في تنفيذ هذه العملية.

الآنْ هذه العملية جاهزة وصلت إلى الفترات الأخيرة وسنتطلق إن شاء الله قريبا في تنفيذها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لك تعقيب السيد المستشار، تفضل.

السيد المستشار محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات، ولكن يبقى الأساس أننا خصنا نعرفو التاريخ متى غادي تبداو، لأنه أولا هذه فترة نهاية هذه الحكومة الحالية ونتمنى أن تستمر إن شاء الله ويمشي هذا البرنامج ويتحقق.

ثانيا هو أن بالنسبة لنقل البضائع ما كاينش غير الشركات، لأن الناس اللي عندهم شاحنة أو جوج هم الأغلبية، هم الأكثرية.

حاجة أخرى هو أننا التشاور أظن أنه كان بصراحة هذا عمل جبار اللي تدار، ولكن كان التشاور خصو يكون من قبل عند الناس اللي داروا الدراسات، كانت تكون الدراسة قبل باش ما يكون شاي عندنا تعثر أو تعطل ديال سنة، هاذ الشي وقع في عدة مشاريع قوانين اللي خرجت للوجود وما كتزيدش في وقتها لأننا كنتربو بها وبالتالي ما كيعطيش أكله في الوقت المناسب، و العمل نحن لا ننكر أنه سيحد من حوادث السير وماشي غير هذه العملية، عدة عمليات كاينة ولكن حنا نتساءل على أساس أننا هذه المسائل خص يكون فيها تشاور أكثر إذا تعطلنا في التشاور سنة سنكون أحسن، ولكن إذا تعطلنا في التنفيذ سنة تكون شوية أصعب لأن أولا الرأي العام..

أغلبية الرأي العام لا يعرف القضية كيفاش كاينة ها هي سنة دازت عليها خصها تخرج للوجود، خص الإعلام، خص الناس يعرفوها، خص الحرفيين يعرفوها لأن لما درنا مشروع مقاولتي درنا له إشهاره، ملي درنا عدد ديال الحوايج اللي درنا لهم الإشهار نجحوا، ولكن كاين الحوايج اللي ما تدارش لهم الإشهار وما تدارش لهم الإعلانات ما نجحتش، وبالتالي حنا مع السيد الوزير على أننا يبان لنا أشنو السبب؟ الأسباب اللي خلات ، يعني كحرفيين إذا كان المشكل عند الحرفيين خصو يتحل، إذا كان المشكل داخل الحكومة خصو يتحل المشكل، كيف ما كان المشكل خصو يتحل، لأن هذا عمل اللي غادي يخلي أننا هاذ الآفة كلنا نتكلم الآن على آفة حوادث السير، مادمنا نتكلم على هذه الآفة معناه أن الجميع خصو يتجند، التجند ما خصوش يكون غير في هذا الشي، يتجند حتى في ..

جاء في كلمتكم قضية قطاع الغيار، نحبسو قطاع الغيار اللي تيدخلوا العجلات اللي كيدخلوا الكونتربوند واللي كيجيو، ويتسببوا في هذه الحوادث، حنا عارفينهم كيدخل من واحد المناطق لأن خص يتحبسوا، عندنا عدد من الحوايج خصنا نحل مشاكلهم باش هذه الآفة تحيد، و نعرفو فاين كاين الخطأ ديال هذه الحوادث باش ما نبقاوش نمشيو نعمم المسائل ولما نجيو نقلبو على الخطأ كنوحلو أننا فين غادي نجبدوه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا . أريد فقط أن... بغيت نشير على أن منين صرحنا بهذا الإصلاح في بداية سنة 2006، أول رد فعل ديال شركات نقل البضائع كانت رد فعل سلبي، تصريحات كانت سلبية، ولكن لا علاقة لها بهذا الرد الفعل آنذاك مع قلة الحوار، لا، لأنه الحوار كان متواجد والفكرة باش يكون منح ومساعدات يعني للشركات من أجل تحديد الحضيرة كان متواجد، ولكن منين جئنا يعني عند التنفيذ هذا في هذا الإصلاح كان رد الفعل تلقائي، كان رد الفعل سلبي، ربما لو كان رد الفعل آنذاك ايجابي لتعالمنا ايجابيا كذلك مع هذا الإصلاح ولتقدمنا في تنفيذ هذا الإجراء.

هذا منين تنقولو على أنه الشراكة، الشراكة السيد المستشار لابد أن تكون في جهتين ماشي فقط من الحكومة إلى المهنيين، لابد أن تكون كذلك من المهنيين إلى الحكومة، وهذا الإجراء حددنا له 36 مليار سنتيم، ولكن لقينا رد فعل الذي لم يكن في المستوى المرتقب، واستغرقنا سنة من جهة للتحضير التقني ومن جهة أخرى للتحاور والتشاور مما أدى إلى هذا التأخير، ولكن على كل حال، ما ضعنا حتى في شي حاجة حتى الآن، حيث أنه 360 مليون درهم لازالت متواجدة، لأنه سنة الأولى سيتم نقل ميزانيتها إلى السنوات المقبلة، وبالتالي إن شاء الله سننطلق في تنفيذ هذا الإجراء وتنفيذ هذا الإصلاح في الثلاث أشهر الأولى من سنة 2007. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نمر للسؤال الرابع والأخير في نفس القطاع.. أظن قد انتهينا من قطاع.. نقطة نظام.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس،

نقطة النظام بخصوص المعاملة ديال الحكومة مع هذا المجلس، يمكن لي نقول لكم السيد الرئيس أنه في اللجنة مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان مؤخرا كانت أثيرت قضية الغياب، وكان جاوب السيد الوزير آنذاك بأن غياب الوزراء كاين ثلاثة أعذار، إذا كان سيدنا الله ينصرو ما كاين مشكل، كانت مهمة في الخارج ما كاين مشكل، كانت لا قدر الله ظروف صحية ما كاين مشكل، ولكن الآن السيد الرئيس نتفاجأ أننا توصلنا باللائحة ديال غياب السادة الوزراء، والآن أنا في الباب تنشوف وزير من الوزراء هنا في الباب ولاسيما أنه جلسة دستورية، فالرجاء للرئاسة مع السادة الوزراء أنه يحترموا المؤسسة وأنه هذه المعاملة هذه تبدل، فهذا هو الذي نطلبه السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم. سنعمل على هذا داخل المكتب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

إذا كان السيد المستشار يتكلم عن برمجة الأسئلة، إذا كان يتكلم عن حضور الوزراء، فالوزراء إذا كانوا حاضرين في البرلمان راه عندهم التزامات أخرى في لجان أخرى أو في مجلس آخر، فالحكومة حاضرة وتجيب عن جميع الأسئلة، وليس هناك أي غياب يسجل، وهناك التزام من طرف الحكومة، والحكومة حاضرة.

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار إدريس الراضي:

أننا أتمنى أنه الإخوان السادة المستشارين هما اللي يردوا على هذا الشي هذا كله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. نمر إلى قطاع الطاقة والمعادن، السؤال الموجه حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: السي علي قيوح، العربي سديد، العربي المحرشي، إسماعيل قيوح، محمد خيير، محمد لفحل، الطاهر الفيلالي، باسيدي أكومي، جمال بنربيعة.

فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لبسط السؤال.. ونتنقل إلى السؤال الموالي للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول غلاء المعيشة والزيادات المتكررة في العديد من المواد الاستهلاكية للمستشارين المحترمين السادة:

عبد المالك أفرياط، محمد ادعيدعة، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد الأشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار عبد الكريم عصمان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تقدمنا بهذا السؤال كمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نظرا لأهميته، ونطلب من الحكومة أن تدلي لنا جوابا حقيقيا وتقول لنا الحقيقة أولا وأخيرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعرف الساحة الاجتماعية الوطنية العديد من التوترات بسبب غلاء المعيشة والزيادة المتكررة في العديد من المواد الاستهلاكية، وهي زيادات جاءت لتزيد من معاناة السواد الأعظم لمواطنينا في غياب مراقبة صارمة للدولة تحد من الاغتناء الفاحش لمن لا هم له سواء مراكمة الثروات ولو على حساب المواطنين.

هذه الوضعية دفعة فعاليات المجتمع المدني من أحزاب ديمقراطية وجمعيات ونقابات إلى تنظيم وقفات احتجاجية في مجموعة من المدن المغربية في أفق تنظيم مسيرة وطنية احتجاجا على الأوضاع المتردية للمواطنين، خاصة الفقراء أو المحتاجين منهم.

فأمام هذه الوضعية نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها للتخفيف من معاناة المواطنين وإنصافهم من هذا الظلم المسلط عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال. تفضلوا.

السيد رشيد الطالبي العلمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

سأقسم الجواب إلى قسمين هي فيما يتعلق بالأسعار للمواد، هناك المواد المقننة والتي أجبنا عنها بصفة مستفيضة لا داخل اللجان ولا على الأسئلة الشفوية في هذه الغرفة الموقرة.

الجزء الثاني هو متعلق بالأسعار المحررة، هذه الأسعار المحررة هي خاضعة لمنطق العرض والطلب، فهي ترتفع وتنخفض حسب العرض والطلب، غير أن هذا الأمر فعلا أتفق مع السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين المحترمين أن ليس هناك فقط نية بل انطلقت العملية ديال المراقبة، وتم إطلاق وبطلب من البرلمان في جلسة يعني المستشارين الآن هناك بحث ميداني فيما يتعلق بقطاع الزيوت والقرار سيصدر خلال هذه الأسابيع، قطاع الإسمنت، قطاع فوترة الماء والكهرباء، قطاع تزويد السوق la distribution بما يتعلق بالمواد الغذائية وغيرها من المواد، هذه عملية انطلقت للمراقبة وسنعمل من خلال هذه المراقبة في إطار تفعيل سلطة المنافسة التي هي سلطة صادق عليها المشرع لما حرر الأسعار لمراقبة تدبير هذا السوق، نعم الاقتصاد حر، لكن ليس باقتصاد متوحش وعشوائي، فنحن سنضرب على يد كل من سيتجاوز ما هو متعارف عليه بصفة لا أقصد فقط قانونية ولكن اقتصادية، سنصادر كل من يعمل على الربح غير المنطقي سنصادر، سنستعمل الفصل 68 من قانون المنافسة، هناك مجموعة من الإجراءات ستخرج إلى حيز الوجود خلال الأسابيع المقبلة لا يمكن أن أتكلم عليها حتى تخرج إلى حيز الوجود.

قطاع الزيوت، قطاع تزويد السوق، قطاع فوترة الماء والكهرباء، قطاع الإسمنت، قطاع البلاستيك، يعني قطاعات التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر للقدرة الشرائية للمواطن، فكنعرفو أن قانون المنافسة عندو مجموعة من الميكانيزمات سنفعل هذه الميكانيزمات، علما وهنا غير للإشارة أن مراقبي الأسعار التابعين لوزارة الداخلية أنا سأطلب من السادة المستشارين يطرحوا السؤال على شي مول بيسري – اسمحوا لي أتكلم بالدراجة – يسولو شحال دابا الناس بداو كيتشكاو كيقول لك تعدوا علينا، حنا ما كنتعداو حتى على شي واحد مالين البيسريات لأنهم لا يحترمون، ما كيعملش إشهار الأثمان، ولا تحترم الأسعار ولا بما يتعلق بالفاتورة، كذلك أمر إضافي هو أن الاقتصاد غير المهيكل يساهم بصفة مباشرة في التلاعبات سنواجه كذلك هذا الاقتصاد الغير مهيكل بإجراءات سنعلن عنها خلال الأسابيع المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ادعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

حقيقة السيد الوزير كنا ننتظر منكم أن تأتونا بجواب على الأقل ما يخفف مما يعانيه المواطنون، فكنا ننتظر أنكم تجيبوا لنا مجموعة من الإجراءات، بل أنكم تقولوا لنا ها العدد ديال الناس اللي كيغشوا في زيادة الأسعار إلى غير ذلك، الذين تمت محاسبتهم، لكن الآن هذا السؤال الذي نطرحه حنا ماشي نطرحه غير كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بل المواطنين من الكويرة إلى طنجة كيطرحوا هذا السؤال، وخير دليل على هذا واحد مجموعة الوقفات الاحتجاجية التي نظمت في العديد من المدن احتجاجا على هذه الأسعار اللي طبعا للأسف لأنه لما نقول من الذي يكتوي بلهيب هذه الأسعار؟ فالسواد الأعظم من المواطنين واللي فيهم 10 مليون اللي تحت عتبة الفقر في المغرب، ومن هنا كنقول واحد المسألة أساسية هو أن هذا الشي كيعاود يطرح واحد السؤال عريض هو مسألة:

1- زيادة الأسعار هي كاينة.

2- طريقة احتساب نسبة التضخم غير علمية أنه تتراوح الآن ما بين 4 حتى 5 في المائة.

3- أنه هناك تسيب وأنا السيد الوزير تيقول بأن مالين البيسريات هما اللي تيزيدوا وماشي الحكومة، وما هو دور الحكومة في المراقبة؟ ما خصناش دائما نلوحو الكرة على الآخر، الحكومة تتحمل كامل المسؤولية، هناك تسيب في الأسعار، هناك أيضا أنه سوء توزيع خيرات البلاد، كاينة فئة قليلة مهيمنة على 90 في المائة من خيرات البلاد، وهذا ما يمكن إلا يزيد في تفاقم الهوة وأيضا الفوارق الطبقية في بلادنا.

بالإضافة أنه في الوقت اللي كتكون هناك الزيادة في الأسعار هناك تجميد الأجور، وأين هو هذا تحريك سلم الأجور، وهذا مطلب راه حنا ما بغيناش علاش؟ نحن ننبه الحكومة، راه ما بغيناش المغرب يعيش مرة أخرى أحداث 81 و90 و94، راه حنا تنخممو لبلادنا، ولكن للأسف كاين اللي فقط عندو الهم ماشي ديال البلاد، عنده الهم فقط ديال الخيرات ديال البلاد.

ولهذا تيخص تدارك هذه المسألة قبل فوات الأوان، لأنه حنا كاين تنسيق كيف تخرج وقفات الاحتجاجية، هناك حديث عن مسيرة وطنية احتجاجا عن الأسعار، غدا يمكن حتى شي واحد ما يقدر يتحكم في هاذ الشي، ولهذا فنحن ننبه الحكومة، وعليها أن تتحمل كامل مسؤوليتها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد على التعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير السيد المستشار نقول لو أنه الفتنة أشد من القتل، ويجب أن نكون مسؤولين كاملين، يعني في كامل قوانا العقلية وأن نتحكم فيما نقوم به، ونحن كحكومة مسؤولون، وأن منطق الأسعار لا تتدخل فيه الحكومة بصفة نهائية لأنه صادق البرلمان على قانون حرية الأسعار والمنافسة وأن الاختيار الاقتصادي الذي يسير عليه المغرب هو حرية الأسعار والمنافسة وتتحكم فيه ضوابط اقتصادية.

الحكومة تتدخل لما يعني يجب أن نتدخل في مراقبة احترام الميكانيزمات الاقتصاد الصحيحة، وقلت أن الحكومة ستصادر وأؤكد ستصادر اقتصاد الريع، سنطبق الفصل 68 من قانون المنافسة، كلما تبث أن هناك فاعلا اقتصاديا لا يحترم الضوابط الاقتصادية.

فيما يتعلق بمسألة التضخم، أؤكد للسيد المستشار المحترم أن نفس الآلية التي كانت تنتج 2 % من التضخم هي نفس الآلية التي تنتج اليوم 2% من التضخم، أن التضخم متحكم فيه، هناك واحد خارج طاقة الجميع المغرب ليس ببلد منتج للبترول، نستورده، ارتفعت الأسعار في السوق الدولي عندنا الآثار السلبية ماشي غير على المواطن الضعيف على الجميع، لكن المواطن الضعيف فيما يتعلق بتوزيع الثروات السيد المستشار أؤكد لكم أن الحكومة واعية بهذا الأمر ونشتغل على تنمية شمولية Croissance inclusive، للأخذ بيد كل الطبقات الفقيرة، وما التنمية البشرية إلا دليل على أننا نريد أن نأخذ بيد كل المواطنين في هذا البلد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة على مساهمته. ونعود إلى السؤال الموجه إلى وزير الطاقة والمعادن حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: السي علي قيوح، العربي السديد، العربي المحرشي، إسماعيل قيوح، محمد خيير، محمد لفحل، الطاهر الفيلالي، باسيدي أكومي، جمال بربيعة، فليتفضل أحد المستشارين، تفضل السي الحاج قيوح.

السيد المستشار اسماعيل قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت، إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال موجه لكم السيد الوزير فيما يخص أولا نشكركم على المجهود اللي تدار في الكهربة القروية، والذي خطى خطوات مهمة كثيرا، لأن كنا كنحسبوها بزاف في 1977، إلى آخره، ولكن الحقيقة فوجئنا في هذه الأيام ببعض الأثمان. أثمنة مثلا كاين فرق مابين منطقة سوس، كاين اتفاق مابين المكتب والمجلس الإقليمي وسكان ديال الأوطى والجبل، على حقاش إذا واحد الدار إذا بغينا نديروها في الجبل غادي تقام ب3 ملايين أو 4 ملايين وواحدة إذا بغينا نديروها في الأوطى ب200.000 فرنك.

لهذا هذه الاتفاقية مع المكتب كاينة، وبغينا باش تقول لنا الفرق في الكونتور اللي هو أصلي، والفرق في لا كارط بحال ديال ميديتيل، وما بغيتش ندير الدعاية لميديتيل والاتصالات.. ذكرت المعنى، لاكارط البورطابل داخلي. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تفضل السيد المستشار المحترم بأن حقيقة البرنامج الوطني للكهربة القروية ناجح، ما غاديش نقول لعدة أسباب، ناجح لسببين رئيسيين، الأول وهو المواطنين انخرطوا حقيقة وفعليا وبكل مواطنة، رغم جميع المشاكل التي يعيشوها في مكامنهم باش يوصلوا الكهرباء لديورهم، وهذا ما غاديش نقولو شيء ايجابي، ولكن يدل بأن على المواطن، المغاربة كلهم عرفوا بأن عندهم الحق في الطاقة واليوم وصلت لهم، وبالتعليمات ديال سيدنا غادي نكملو في آخر سنة 2007 .

والسبب الثاني لنجاح هذا البرنامج، وهو السادة المنتخبون والسيدة والسادة المستشارين المتواجدين معنا هذا اليوم، فهم كيعيشوا هاذ الشي، ويجتهدون وكيدوزوا فوق الاجتهاد باش حقيقة نكملو ونتممو هذا البرنامج باش نوصلو لإنجازه في أواخر سنة 2007. كنعرفو بأن كاين مشاكل، ولكن كلنا جميع كنعملو باش هاذ المشاكل نتفاداها.

وكذلك كما تفضل السيد المستشار المحترم فهناك تسهيلات جديدة التي قدمناها للمواطن باش يمكن له يحاول ما أمكن يقلص من الاستهلاك ماشي من استهلاك الكهرباء ولكن نقول من استهلاك فاتورته اللي كتجي لو عبر المكتب الوطني للكهرباء آخر كل شهر، عليها أخذنا هذه المبادرة ثلاث سنوات في سنة 2003، كنتذكرو جميع هذا البرنامج ديال النور اللي كنا طلقناه آنذاك باش تكون واحد الكارطة اللي بحال هاذيك ديال التليفونات اللي كيكون هاذ الكونتور اللي كيستعمل باش كل واحد على قد جيبو سيستهلك الطاقة الكهربائية.

والحمد لله كنشوفو اليوم على الصعيد الوطني في جميع الأقاليم، الأقاليم كلها باقي ما وصلناش لها ولكن كاين اجتهاد من طرف الجميع باش هاذ لاكارط ديال الاستهلاك كل واحد على قد استهلاكه وعلى قد ماله اللي متواجد له باش غادي نوصلو له.

فإذا كانت بعض المشاكل اللي هي متواجدة، مثلا السيد المستشار المحترم تكلم على جهة سوس، فاحنا بابنا كان دائما مفتوح وسيبقى مفتوح وبغينا نتعرفو ما هي الإمكانيات اللي بجوح بيننا، ما بين السادة رؤساء الجماعات القروية وإدارة المكتب الوطني للكهرباء والمديرية الجهوية اللي هي متواجدة في أكادير باش نحلو هاذ المشكل إن شاء الله ونشجعو أكثر استعمال هذه البطاقات الجديدة التي ترجع بالفضل على المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السي الحاج اسماعيل.

المستشار السيد اسماعيل القيوح:

شكرا السيد الوزير على الأجوبة، قلت قبل كندوزو من الكونتور من المكانة إلى لاكارط، راه كاينة فوضى في هذه الأيام بالنسبة للمكتب، كاينة الأثمنة اللي طلعت ب400 في المائة ، وب500 في المائة، كاينة الفقيرة في الدار اللي موالفة تتدابز على 2000 ريال خصها تصورها واليوم جاءت لها 40000 ريال. ما نتكلمش على الكونتورات ديال الضيعات والموتورات.

الله يخليكم هاذ الشي إذا هم بغاو يقضيو الغرض قبل يجي هذاك لاكارط الله أعلم، وإذا هم بغاو اسميتو الله يخليكم أنتم كمسؤولين راه الناس كيديروا احتجاجات، عمرنا ما كانت عندنا في المنطقة احتجاجات، في فم المكتب الوطني للكهرباء في أولاد تايمة، في الكردان، في آيت عزة، إلى آخره، راه الناس تفاجئوا السيد الوزير بواحد الأثمنة اللي هي ما تتصورش وراه ما كانتش يعني دابا اليوم هذا عهد الأنترنيت والأورديناتور وهاذ الشي هو اللي كاين، سبق الفلوس ومن بعد سير تتكمل هذا كيقولوا لو في البلاد التخرميز اسمح لي السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ليس لكم رد السيد الوزير. نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا، وننتقل إلى قطاع لدى السيد الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول توزيع السكن بالمناطق الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة: المهدي ركو، إبراهيم أبو زيد ، عبد الله أبوزيد، الهاشمي السموني، عبد القادر قوضاض، مصطفى تومة، لحسن عباد، عمر ادخيل، محمد الكبوري، عبد المجيد الحنكاري، فليتفضل أحد المستشارين لبسط هذا السؤال . تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في إطار محاربة السكن العشوائي، بمدن الصفيح قامت الحكومة بإنشاء عدة برامج للسكن الاقتصادي وتحسين ظروف عيش المواطنين، وذلك في جل جهات المملكة، وفي هذا الإطار عرفت المناطق الجنوبية استثمارات مهمة في شتى المجالات كان لها الأثر الواضح في الحياة اليومية للمواطنين، ومن بينها قطاع الإسكان، حيث عملت الدولة على إنشاء مباني سكنية في برنامج العودة من أجل إسكان العائدين من مخيمات تيندوف، وكذلك على المعوزين من المواطنين، إلا أنه السيد الوزير بعد هذه المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة ورصد غلاف مالي مهم من أجل بناء هذه المساكن إلا أنه لازالت أغلبها فارغة لم توزع رغم جاهزيتها منذ أزيد من 6 سنوات.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب الحقيقية التي حالت دون توزيع هذه المساكن على المواطنين ومتى ستوزع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء (نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير):

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد النائب المحترم على طرحه هذا السؤال، وأقدم اعتذار زميلي السي توفيق احجيرة الذي تعذر عليه الحضور للإجابة بنفسه على هذا السؤال.

وما يمكن أن أقوله كإجابة على هذا السؤال، فكما جاء على لسان السيد المستشار المحترم فمناطقنا الجنوبية تعرف عدة استثمارات، ونحن نعتز جميعا بما تقوم به الدولة من استثمارات تهم جميع القطاعات، وخصوصا قطاع الإسكان.

وقد عرفت أقاليمنا الجنوبية عدة عمليات لتوزيع وحدات سكنية في إطار برنامج العودة، كان آخرها في شهر يونيو سنة 2005، وهي كالآتي:

- سنة 2003 تم توزيع 943 مترل؛
- سنة 2004 تم توزيع 126 مترل؛
- سنة 2005 تم توزيع 1982 مترل.

وقد استفادت العديد من الشرائح الاجتماعية من هذه العمليات نذكر منها:

– قاطنو مخيمات الوحدة العائدون إلى أرض الوطن.

– قاطنو أحياء الصفيح والأسر المعوزة.

وموازاة مع عملية توزيع الوحدات السكنية تم هدم حوالي 5400 براكة إلى حدود 31 دجنبر 2005 بإقليمي العيون وبوجدور.

فيما يتعلق بالوحدات السكنية الجاهزة، والتي لم توزع بعد والمقدرة بحوالي 3212 وحدة ينبغي التنبيه إلى أن انتهاء الأشغال بها تم مع نهاية 2005 وبداية 2006 بالنسبة للعيون و2003 بالنسبة لبوجدور، وليس كما ورد في السؤال منذ ستة سنوات وهي موزعة على الشكل التالي:

إقليم العيون 2131 وحدة، منها 1780 مترل بكل من عملية الوفاق والعودة الشطر 12، بالإضافة إلى 351 بقعة بعملية الوحدة، وبإقليم بوجدور 1081 بقعة بعمليتي الوحدة 1 والوحدة2.

وللإشارة فإن السلطات المحلية هي الجهة المخولة بحصر قوائم المستفيدين، ومباشرة عملية توزيع هذه الوحدات وفقا لمعايير تضمن

العدالة بين مكونات الأسر المرشحة للاستفادة، وستتم هذه العملية في الأشهر القليلة المقبلة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

فعلا السيد الوزير نحن لا ننكر بأن الدولة قامت بمجهودات مهمة، وهذا مفخرة لنا ومفخرة للشعب المغربي، إلا أنه السيد الوزير حنا طرحنا السؤال وعندنا علاش طرحنا السؤال، هناك مئات المساكن اللي شيدت أكثر من أربع سنوات وما توزعت، الأكثر من هذا هناك مساكن الآن أصبحت غير صالحة للسكن وسائل التعرية وظروف المنطقة الجنوبية، وأذكر لك الأرقام هناك عشرات المنازل في آسا، آسا ما توزع فيها ولا منزل واحد، هناك جماعة السبيرات المحبس في التويزكي، كذلك في إقليم السمارة هناك الجماعة القروية سيدي أحمد العروسي، الجماعة القروية لأمكالة، كذلك في العيون في بوجدور، إذا السيد الوزير الدولة بذلت مجهود، وفعلا بذلت مجهود ونحن نفتخر بهذا المجهود، ولكن المواطن راه خصو يستفيد، خص هاذ المنازل اللي بناتها الدولة، وخسرت عليها مال كثير بغينا المواطن يستفيد منها، وتعرفوا الظروف المناخية ديال المناطق الجنوبية، كذلك في إقليم طانطان، طانطان الآن ما عمرو توزع فيه ولا منزل واحد، هناك منازل في الجماعة القروية المسيد اللي هي الآن طاحت انتهت، يعني أصبحت عبارة عن شيء لم يكن، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير عندكم رد؟ نشكر السيد الوزير على مساهمته وننتقل إلى قطاع إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء، حول مصير السدين بالجهة الشرقية للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، محمد فضيلي، أحمد جوهري، إدريس حسني، بوطاهر البوطاهيري، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، عبد العزيز الشرايبي، محمد كوسكوس فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السي أقوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

إن الاهتمام بتنمية الموارد المائية بالمغرب بدأ منذ العشرينات إلا أنه بفضل السياسة التي نهجها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني منذ سنة 1967 حينما حدد غلاف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000، وذلك بإعطاء الانطلاقة لبرنامج ضخم يضم مشاريع بناء سدود كبرى متعددة الأهداف لتجاوز النقص الحاصل في المياه، وتتميز الجهة الشرقية بفلاحة غنية ومتنوعة، وتتوفر المساحات المسقية بملوية السفلى على أراضي تستغل لمنتوجات الخضر والفواكه وزراعة الشمندر السكري، وتقدر المساحة المسقية بهذه الجهة ب70 ألف هكتار، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة، وبفضل عامل الجفاف أصبح حتى مخزون مياه سد محمد الخامس يتقلص شيئا فشيئا، إضافة إلى تراكم الأوحال السنوية التي تقدر ب10 مليون متر مكعب سنويا.

وأمام هذه الوضعية فإن الفلاحين بالجهة الشرقية يتساءلون عن مصير السدين يعتبران منقذ الجهة كانا ضمن المخطط الخماسي إلا أنهما لم ينجزا وهما سد تيليدانين وسد تاراوتادي.

واعتبار لما سلف نسائلكم السيد الوزير:

متى سيتم إنجاز هذين السدين للنهوض بالقطاع الفلاحي بالجهة الشرقية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، وأؤكد للسيد المستشار المحترم أن السدود وعملية بناء السدود تحظى باهتمام كبير في السياسة المائية التي تنهجها بلادنا، وقد ذكر السيد المستشار المحترم بأهمية ومنافع هذه المنشآت المائية.

بخصوص المنطقة الشرقية أريد أن أؤكد للسيد المستشار المحترم بأن هناك مجهودات كبيرة بذلت في هذه الفترة منذ تولي هذه الحكومة أمر السياسة المائية من نوفمبر 2002 إلى حدود الآن.

وقد أصبحنا نتكلم في الجهة الشرقية على المركب الهيدرومائي اللي يتكون انطلاقا من سد سيدي سعيد اللي بجانب ميدلت وسد الحسن الثاني وسد محمد الخامس وسد مشرع حمادي، هادو كلهم تيكونوا المركب المائي ديال هاد الخزانات المائية، خزان تيفرغ في خزان ما بقيناش كيف في السابق تنتكلمو على سد وادي المخازن، اللي هو فيه الأوحال كثيرة، وكذلك سد مشرع حمادي، وأنتم تعلمون بأنه الآن سد مشرع حمادي به عملية إزالة الأوحال التي انطلقت منذ ما يزيد على سنتين وأنه هناك كميات هائلة من الأوحال التي تمت إزالتها، لكن عندما نتكلم عن المخزون المائي فيجب أن نتكلم عن المركب الهيدرومائي الذي أصبح الآن يشتغل وسيتعزز لأنه الآن انتهت الأشغال بسد سيدي سعيد اللي غادي يوفر حقينة كبيرة ديال 400 مليون متر مكعب واللي غادي ينظم ما يزيد على 100 مليون متر مكعب، فإذن ولو أن سد محمد الخامس فيه هاذ الأوحال فهو تيشتغل في العالية ديالو كاين سد الحسن الثاني اللي دائما فيه 100 في المائة عامر دائما 100 في المائة وفين ما كان الخصاص في الماء تنفرغو من سد الحسن الثاني لسد محمد الخامس وتيمشي لمشرع حمادي ومن تم تيمشي للمساحات السقوية ديال 74 ألف هكتار اللي تكلم عليها المستشار المحترم.

وأؤكد للسيد المستشار المحترم بأنه السدين الذين تكلم عليهم لهم أهمية قصوى في المخطط الجهوي لتنمية الموارد المائية، ويحظيان باهتمام بالغ، والآن وأنتم تعلمون أن هناك عملية ديال تحيين المخطط المديري لتنمية الموارد المائية بهذه المنطقة فيجب المشاركة في إعداد هذه العملية والإدلاء بآرائكم، السدين غادين يتنجزوا المخطط اللي هو تيتحين غادي يقول التاريخ في وقتهاش خصهم يتنجزوا.

وأنا أطمئن السيد المستشار المحترم بأنه السدين عندهم أهمية كبيرة وكل السدود في المغرب عندها أهمية لأنه مواقع بناء السدود في المغرب مواقع نادرة ما عندناش مواقع كثيرة باش نبنيو السدود، إذن المواقع اللي كاينة راها محصية معروفة وغادين نبنيو بها السدود كلها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم التعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس، تنشكرو السيد الوزير على الاطمئنان اللي طمأنا بأنه السدود كاينة في المخطط الخماسي، وكاينة في التفكير ديال اللي تيسهروا لهذا المشروع ديال السدود.

أنا بغيت نشير إلى أنه سد محمد الخامس اللي أنجز عام 1967 على أساس أنه كان الخزان ديالو تيدير 730 مليون متر مكعب، وحاليا راه في 380 أو 390 متر مكعب، بمعنى أنه تدخل فيه سنويا بين 10 مليون متر مكعب من الأوحال حتى إلى 15 مليون متر مكعب، بحساب بسيط جدا لا يحتاج إلى عبقرية، تنشوفو بأنه السد في خلال 15 عام على أقصى تقدير غادي يكون وصل لواحد المرحلة ما يبقاش خدام، بينما هاد السد تدار على أساس أنه يكفي المنطقة اللي تنهدرو عليها اللي فيها 70 ألف هكتار ديال السقوي يكفيها لمدة سنتين وإذا به حاليا إلى ما كانتش الحمولة لمرتين في السنة ما يمكنش تكمل السنة الفلاحية، وبالتالي هذا الطلب ديالنا اللي بغينا نلحو عليه لأنه المستقبل ديال ديك البلاد اللي جهزت فيها الدولة وخلات فيها فلوس كثيرة، ما خصناش في الحقيقة نهمشوها، أو نحاولو نعجلو بهاد السدود لأنه السد اللي تكلم عليه الوزير المحترم ديال سيدي سعيد في النواحي ديال خنيفرة، هذا 500 كلم اللي تيربط بينو وبين سد محمد الخامس، الشيء اللي فين ما درتي شي سد إلا وتينوضوا الناس ديال ديك المنطقة تيطلبوا استصلاح الأراضي، سد الحسن الثاني في تاوريرت اللي قريب لنا تيتعطى لنا غير 25 مليون سنويا ديال الماء منه، بينما هو فيه 175 مليون.

على هاذ الأساس تنقول بأن هاذ المنطقة دائما تعاني من واحد النوع ديال الخصاص في الماء، ولكن مع ذلك تبقاو تنشكرو السيد الوزير على المجهودات ديالو اللي تيديرها وما نكروهاش السي زهود

وتنطلبو منو باش يزورنا في الناظور، بغينا نجلسو معه باش نحاولو نفسرو أكثر هذا الموضوع لأنه المجال لا يتسع ل.. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم تعقيب السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

غير اللي بغيت أؤكد للسيد المستشار المحترم هو أنه مع تواجد سد الحسن الثاني وسد سيدي سعيد في العالية ديال سد محمد الخامس ما غاديش تبقى الأوحال تجي بذيك الكمية لأنه غادي تولي تقبط في سد الحسن الثاني وفي سد سيدي سعيد، وما غاديش تبقى هاذيك العملية ديال الحساب اللي دار ربما غادية تولي معقدة شي شوية.

وسد الحسن الثاني تيوفر 275 مليون دائما كاينة 100 في المائة دائما عامرة تنطلقو منها ذاك الشي اللي غادي يحتاج سد محمد الخامس باش يبقى دائما عندنا الاحتياط، والآن مع سد سيدي سعيد، هاد 400 مليون متر مكعب اللي غادي تخزن فيه راه كلها موجهة إلى ملوية، ولو بعيدة عن 500 كلم لأنه سد سيدي سعيد أنجز باش يدعم المساحات السقوية المتواجدة بملوية، هذا إضافة إلى العمل المهم اللي تم في سد مشرع حمادي ديال إزالة الأوحال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته، تفضلوا السي..

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

قلنا فيما يتعلق بتدبير الوقت، وكذلك تدبير وحسن تدبير أشغال المجلس الموقر، لا بالنسبة للغرفة الأولى ولا الغرفة الثانية، وكذلك بالنسبة لأعمال اللجن الدائمة التي تخصص أعمالها يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء، وكذلك برمجة مجموعة من مشاريع قوانين ودراستها، هذه الأعمال كلها يجب على المجلسين الموقرين أن يبرمجا هذه الأعمال خارج يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء لأن يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء هي جلسة دستورية وجلسة مقدسة، وتعتبر المنبر لمراقبة الحكومة وآلية من آليات مراقبة الحكومة، وبالتالي الوزير عندما تبرمج له لجنة يجد نفسه محرجا، واش غادي يحضر للجنة أو غادي يحضر للأسئلة الشفهية؟

فرجاء من المجلسين ومن اللجان الدائمة أن تخصص هذه الأعمال خارج يومي الثلاثاء والأربعاء، يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء يخصص فقط لأعمال المجلس، ولا يجب أن نجعل من يوم الثلاثاء وهو يوم البرلمان أي كل الأعمال.. في هذا اليوم،

إذن احترمونا الله يخليكم هاد اليوم هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على ملاحظته حول تدبير الوقت، أما فيما يرجع لبرمجة الجلسات سنرجع ونطرح هذا داخل جلسات المكتب.

ننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب حول تأهيل الرياضة والرفع من قدرتها التنافسية للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، أحمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، سيدي محمد أخطور، أحمد الطاهري، محمد تالموست، محمد تاضومانت، محمد الزعيم، عبد العزيز جناح، لحسن أكوجكال، محمد صالح قميزة، فليتفضل أحد المستشارين لبسط هذا السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نعود إلى الرياضة خلال هذه السنة إلى سؤال ثاني، يعبر في تعبير عن الأهمية القصوى التي نعطيها للرياضة في بلادنا خلال شهر يونيو الماضي ألقينا سؤال بمناسبة ظهور ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية التي تهدد كياننا الرياضي، ونهنئ أنفسنا بالإجراءات التي اتخذت

وأدت بالفعل إلى تخفيض هذه الظاهرة وإن كانت بعض المظاهر مازالت تطفو من حين إلى آخر في الملاعب.

السؤال اليوم فكان يرجع في الواقع إلى 4 أكتوبر 2005 إثر صدور قرار الأمم المتحدة لاعتبار سنة 2005 كسنة دولية للرياضة والتربية، فكان ذلك صادف بالفعل وضع نوعا ما تراجعي بالنسبة لبلادنا في مجال الرياضة، وبالخصوص على مستوى ألعاب القوى وكرة القدم، فإعلان الأمم المتحدة الذي اختار المغرب، وهذه كذلك مسألة أساسية اعتبرناها آنذاك أول محطة لزيارة وفد منه إلى مدينة فاس باعتبار السنة سنة إعلان هذا الخبر.

فخلال شهر فبراير 2005، حيث جاء في الإعلان التأكيد بصفة أساسية على أن الرياضة والتربية تلعبان دورا هاما في التنمية البشرية فهما تهتمان بالمشاركة والاندماج والإحساس بالانتماء وتعززان قيم السلم والتسامح بين الشعوب والأفراد ونقصان الفوارق الثقافية والعرفية، كما أن التربية البدنية مؤشر أساسي وحيوي لنوعية التعليم فهي تنمي المهارات وتقيم الإيجابيات لدى الأطفال والشباب وتجعل المدارس أكثر من جاذبية، وتقلص نسبة الرسوب والانقطاع عن الدراسة.

وعلى مستوى تعزيز الثقة والاندماج الاجتماعي بجانب المنافع الصحية، حيث تساهم في خفض معدل الوفيات لدى الأطفال وتحسين صحة الأمهات.

كذلك يؤكد الإعلان على توفر الرياضة لتعلم الانضباط والثقة في النفس وروح الثقة، ونشر مبادئ السماحة والديمقراطية والتسامح والتعاون والاحترام، كما تعلم الإنسان القيم الأساسية لتقبل الهزيمة والانتصار.

كل هذه مبادئ جاءت في وقت كان المغرب يتهيأ لإعادة هيكلة وتأهيل الرياضة، وبالخصوص من خلال سياسة عقود برنامج التي أعلن عنها خلال سنة 2005، كما أن هذا الموقف كان كذلك مقدمة إلى إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فبلادنا تعرف في تاريخها الرياضي أبطال وعظام، وسجلت مخافر في تاريخها، ولكن غياب المخطط السياسي في هذا المجال من جهة وكذلك وجود نوع من عدم استقرار في وثيرة نمو التجهيزات الرياضية في البلاد ومن جانب آخر ظهور في الحياة العامة بعض البوادر التي تتعلق بالرياضة التي تؤهلها لتكون قطاعا اقتصاديا، وبالخصوص في مجال السياحة، فرياضات البحر المختلفة، المراطونات إلخ.. التي ظهرت بالبلاد خلال السنة الحالية.

لذلك السيد الوزير نسائلكم في هذا الموضوع حول ماذا تنوي الحكومة فعله عمليا حتى تجعل أنديتنا تتعامل بهذا المفهوم الجديد مع واقعها الاقتصادي للخروج من مأزق الخصاص المادي الذي أصبح أسطوانة تعيد تكرارها في كل مناسبة.

ثانيا، كيف سيتم تفعيل عقد برنامج موقعة بين الحكومة وعدة جمعيات وجامعات رياضية؟

ثالثا، ما هي الإجراءات العملية التي تنوون اتخاذها لدعم تأهيل الرياضة في بلادنا على ضوء هذا التدني لمستواها، علما أن لدينا ترسانة قانونية تحتاج إلى تفعيل منها قانون 87.06 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة على سبيل المثال لا الحصر؟

رابعا، ما هي برامج الحكومة حول تطوير الرياضة وتأهيلها لتكون قاطرة في مجال التنمية الاقتصادية، وبالخصوص في المجال السياحي؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد الكحص كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو سؤالكم كما ورد مكتوبا فيه تحليل حقيقي ومفصل ومركز لأوضاع الرياضة ببلادنا ولبعض ما ذكرتم من قيم نعتبرها هي الأساس وهي المبرر الأول للرياضة.

فيما يتعلق بما تنوي الحكومة، الحكومة لم تعد في منطق النوايا، أنتم تعرفون بأن هذه الحكومة قامت بمبادرة هي الأولى من نوعها، بحيث أننا أخذنا كل هذا التقييم، التدبير، التسيير الإداري، التكوين الرياضي، التجهيزات والبنيات، جعل الأندية تنتقل إلى مراحل متقدمة في الممارسة الرياضية، وعملنا على إبرام عقد برنامج، في

البداية مع جامعة كرة القدم التي كانت أول الجامعات التي هي مستعدة للدخول في هذا البرنامج، ونحن مستعدون للدخول في نفس العقد البرنامج مع جامعات أخرى، كجامعة ألعاب القوى وجامعة التنس، وكل الجامعات التي سوف تتأهل هي نفسها لكي تتقبل دفتر التحملات الذي تفرضه الحكومة من أجل تدبير الرياضة بصفة عامة.

كذلك يمكن أن أقول لكم بأنه إلى جانب الرياضة التنافسية، والبرنامج الذي دخلنا فيه في إطار هذه الحكومة هناك اهتمام بالرياضة القاعدية، وأذكر لكم على سبيل المثال لا الحصر، برنامج الرياضة للجميع، برنامج ملاعب القرب، يمكن أن أقول لكم وانتم تعرفون ذلك بأنه في كل سنة نبرمج على الأقل ثلاثة قاعات مغطاة عبر التراب الوطني، كل سنة حسب الإمكانيات المتوفرة للقطاع.

كذلك فيما يخص ما ذكرتموه من جعل الرياضة في نفس الوقت عنصر جذب للسياحة، كما تحدثتم عن ذلك أنتم ترون عبر أنحاء المملكة، وطيلة السنة أن المغرب أصبح مركزا لاستقطاب تظاهرات رياضية عالمية في كل المجالات، كل هذه الأشياء تجعلنا نطمئن على أننا اخترنا الطريق الصحيح، وهو أن نأخذ الأشياء بشكل شامل، وأن نحدد سياسة حكومية، وأن نقول لشركائنا من جامعات وعصب وكل المتدخلين بأنها ها السياسة الحكومية وها ما نطلبه من الشركاء لكي نوقع على اتفاق يسير في اتجاه القيم والأهداف التي تحدثتم عنها. عموما كل هذه الأشياء من المفروض أن تخلق ديناميكية جديدة في رياضتنا.

أريد أن أختم بالقول بأنه من باب الصراحة أيضا بأنه هناك بعض العوائق، هناك بعض المشاكل اللي هي على أية حال متراكمة منذ سنين، منذ عقود، ولكن الآن يجب أن نتوجه نحو المستقبل، وأن نعمل هذه الأدوات التي قررها الحكومة، والتي تجاوبت معها الأطراف الأخرى. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته، وبهذا السيدة والسادة المستشارين المحترمين والسادة الوزراء نكون قد أنهينا جدول أعمالنا المخصص للأسئلة الشفهية، ونرفع جلسة الأسئلة الشفهية.